النظام القانوني للتحول الرقمي

الدكتور

عبد الوهاب محمد عبد الوهاب السادة

أستاذ القانون الدولي المساعد بكلية الحقوق - جامعة تعز

دار المطبوعات الجامعية

أمام كلية الحقوق - ٤٨٦٢٨٢٩ - الإسكندرية

دار الكتب والوثائق القومية	
عنوان المصنف	**النظام القانوني للتحول الرقمي**
اسم المؤلف	**عبدالوهاب محمد عبدالوهاب السادة**
اسم الناشر	دار المطبوعات الجامعية.
رقم الإيداع	2024/12346
الترقيم الدولي	978-977-746-848-6
تاريخ الطبعة	2024
سنة النشر	2025

جميع الحقوق محفوظة

جميع حقوق الملكية الأدبية والفكرية محفوظة ويحظر طبع أو تصوير أو ترجمة أو إعادة تنفيذ الكتاب كاملاً أو مجزءاً أو تسجيله على شرائط أو حزمة إسطوانات كمبيوترية أو برمجته على إسطوانات ضوئية إلا بموافقة المؤلف والناشر خطياً

مقدمة

التحول الرقمي هو عملية سعي القطاعات المختلفة لاستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتكنولوجيا شبكة الإنترنت العالمية؛ لتحسين أداء مهامها وعملياتها المختلفة، ونقلها لمن يحتاج إليها في داخلها أو خارجها، وذلك من خلال الاعتماد على موارد ثلاثة هي: المعلومات المتدفقة والمتوافرة بها، وتكنولوجيا ونظم المعلومات المستخدمة، والموارد البشرية المناط بها، والقيام بالمهام المختلفة التي تؤدي إلى تحقيق أهداف المنظمة في ظل استراتيجياتها.

ويعني أيضا انتقال القطاع العام والخاص من التعامل مع الموارد المادية فقط إلى اهتمام بموارد معلوماتية تعتمد على شبكة الانترنت، حيث تميل أكثر من أي وقت مضى إلى تجريد الأشياء وإخفائها وما يرتبط بها إلى الحد الذي أصبح رأس المال المعلوماتي– المعرفي– الفكري هو العامل الأكثر فعالية في تحقيق أهدافها، وفي استخدام مواردها.

والتحول الرقمي من شأنه ان يؤثر في مختلف جوانب العملية الاقتصادية والسياسية و التعليمية ، فظهور التكنولوجيا الحديثة وأجهزة اتصال متطورة ومختلفة، يوجب على الجامعات والقطاع الخاص والدولة تبديل نظامها كليًا، وإدخال التكنولوجيا على جميع أعمالها ومصالحها الفنية والإدارية؛ من أجل التكيف مع مجتمع المعرفة والتعامل معه؛ من أجل تحقيق الأهداف المنشودة.

وفرضت الثورة الرَّقْمية نموذجًا اقتصاديًّا جديدًا يرتكز على الرَّقْمَنَة، بفضل التطور التكنولوجي الذي عرفته وسائل الاتصال الحديثة والإنترنت، وهذا ما حتّم على الدول العربية مُسايرة هذه التطورات في ظل الواقع غير المُوائم الذي يتطلب تغيرًا جذريًّا من أجل تحقيق مُتطلبات التَّحوُّل الرَّقْمي.

فهو العملية التي تطبقها المؤسسة لدمج التكنولوجيا الرقمية في جميع مجالات الأعمال. تغير هذه العملية بشكل أساسي الطريقة التي تقدم بها المؤسسة القيمة للعملاء. تعتمد الشركات تقنيات رقمية مبتكرة لإجراء تحوّلات ثقافية وتشغيلية تتوافق بشكل أفضل مع متطلبات العملاء المتغيرة. ويعني بدء الشركات في إنشاء حلول رقمية، مثل تطبيقات الجوّال أو منصة التجارة الإلكترونية وترحيل الشركات من البنية التحتية القائمة على أجهزة الكمبيوتر المحلية إلى الحوسبة السحابية واعتماد الشركات للمستشعرات الذكية لخفض تكلفة التشغيل ويتعين على الشركات تبني إستراتيجيات التحوّل الرقمي إذا كانت ترغب في مواكبة التطورات التكنولوجية.

يمكن للتقنيات الناشئة مثل الخدمات السحابية توفير الوقت وتحسين الكفاءة في جميع أنواع إجراءات الأعمال. على سبيل المثال، يؤدي استخدام تقنية رقمية مثل الذكاء الاصطناعي إلى توفير مساحة للموظفين للتركيز على المهام التي تتطلب الإبداع وحل المشكلات. وبالمثل، فإن إجراء تحليلات البيانات باستخدام تعلّم الآلة يمكن أن يمنحك رؤىً جديدة لتحقيق أهداف أعمالك بصورة أسرع.

الخطة

القسم الاول مفهوم التحول الرقمي

القسم الثاني التحول الرقمي العلمي

القسم الثالث التنمية المستدامة

القسم الرابع الكتابة الالكترونية

القسم الخامس التقاضي الالكتروني

القسم السادس التوقيع الالكتروني

القسم السابع شهادات التوقيع الالكتروني

القسم الثامن حماية المستهلك الالكتروني

القسم التاسع الاختصاص القضائي الدولي

القسم العاشر العلامة التجارية الالكترونية

الفهرس

المحتويات

مقدمة ٢
القسم الاول ٤
مفهوم التحول الرقمي ٤
المبحث الأول ٤
ضرورة التَّحوُّل نحو الاقتصاد الرَّقْمي ٤
الفرع الثاني ٦
مظاهر التَّحوُّل الرَّقْمي وملامحه ٦
المطلب الثاني ٨
مُتطلبات تحقيق التَّحوُّل الرَّقْمي ٨
الفرع الأول ٨
ضرورة تهيئة البيئة الرَّقْمية ٨
الفرع الثاني ٩
تشجيع المؤسسات الابتكارية في مجال الرَّقْمَنَة ٩
المبحث الثاني ١٠
مدى مُسايرةِ التشريعات الاقتصادية التَّحوُّلَ الرَّقْميَّ ١٠
المطلب الأول ١٠
ضرورة تكييف تشريعات المنافسة ١٠
والتجارة الإلكترونية مع البيئة الرَّقْمية ١٠
الفرع الأول ١٠
ضرورة تكييف تشريعات المنافسة مع البيئة الرَّقْمية ١٠
الفرع الثاني ١٢
ترقية الإطار القانوني الناظم للتجارة الإلكترونية ١٢
المطلب الثاني ١٢
الحماية القانونية للمعطيات الشخصية ١٢
في ظل الاقتصاد الرَّقْمي ١٢
الفرع الأول ١٢
أهمية إقرار الحماية القانونية للمعطيات الشخصية ١٢
القسم الثاني ١٤

التحول الرقمي العلمي ١٤
القسم الثالث ١٩
التنمية المستدامة ١٩
المبحث الأول ٢٥
تعريف التنمية المستدامة وعناصرها القانونية و وجهات النظر المختلفة حول الأزمة البيئية والتنمية المستدامة ٢٥
المطلب الأول ٢٥
تعريف التنمية المستدامة وعناصرها القانونية ٢٥
دور القواعد الموضوعية الدولية المتعلقة بالبيئة وعلاقتها باستغلال الثروات الطبيعية وتبني أجندة التنمية المستدامة ٣٥
القسم الرابع ٦١
الكتابة الإلكترونية ٦١
القسم الخامس ٧١
التقاضي الالكتروني ٧١
المبحث الاول ٧٥
السلطة التقديرية للمحاكم في اتخاذ إجراءات التقاضي ٧٥
المطلب الأول: ٨٠
أسباب ظاهرة بطء إجراءات التقاضي ٨٠
القسم السادس ١٤٠
التوقيع الالكتروني ١٤٠
المبحث الأول ١٤٠
مفهوم التوقيع الإلكتروني و أنواعه ١٤٠
المطلب الأول ١٤١
تعريف التوقيع الإلكتروني وتطوره ١٤١
الفرع الأول ١٤١
تعريف التوقيع الإلكتروني ١٤١
الفرع الثاني ١٤٧
تطور التوقيع الإلكتروني ١٤٧
المطلب الثاني ١٥٢
أنواع التوقيع الإلكتروني وعيوبه ١٥٢
الفرع الأول ١٥٢
أنواع التوقيع الإلكتروني ١٥٢

الفرع الثاني ١٥٨
عيوب التوقيع الإلكتروني ١٥٨
المطلب الثاني ١٦٢
شروط التوقيع الإلكتروني ١٦٢
المبحث الثالث ١٦٨
الجهود الدولية في تسوية المنازعات الناشئة عن التوقيع الإلكتروني ١٦٨
المطلب الأول ١٦٨
دور المشرع الأوروبى فى تسوية المنازعات الناشئة عن التوقيع الإلكتروني ١٦٨
المطلب الثانى ١٧٢
دور المنظمات الدولية والفقه الدولي فى تسوية المنازعات الناشئة ١٧٢
عن التوقيع الإلكتروني ١٧٢
المطلب الثالث ١٧٨
دور الاتفاقيات الدولية والفقه الدولي فى تسوية المنازعات الناشئة عن التوقيع الإلكتروني ١٧٨
المبحث الثانى ١٨٤
الجهود الوطنية لتسوية المنازعات الناشئة عن التوقيع الإلكتروني ١٨٤
القسم السابع ١٨٧
شهادات التوثيق الالكتروني ١٨٧
المبحث الأول ١٨٧
شهادة التوثيق الإلكتروني ودورها فى التوقيع ١٨٧
المطلب الأول ١٨٨
تعريف شهادة التوثيق الإلكتروني ١٨٨
المطلب الثانى ١٩٤
شروط إصدار شهادة التوثيق الإلكتروني ١٩٤
المطلب الثالث ٢٠١
دور شهادة التوثيق الإلكتروني في التوقيع الإلكتروني ٢٠١
المبحث الثانى ٢٠٥
الجهة المختصة بإصدار شهادة التوثيق الإلكتروني ٢٠٥
المطلب الأول ٢٠٦
النظام القانونى لجهات توثيق التوقيع الإلكتروني ٢٠٦
المطلب الثاني ٢١٠

الجهة المختصة بإصدار الشهادة على المستوى المحلى ٢١٠
المطلب الثالث ٢١٤
الجهة المختصة بإصدار الشهادة على المستوى الدولي ٢١٤
المبحث الثالث ٢١٨
التزامات الجهة المختصة بإصدار شهادة التوثيق الإلكتروني ٢١٨
المطلب الأول ٢١٩
التزام الجهة المختصة بالتوثيق من التحقق من صحة البيانات ٢١٩
المطلب الثانى ٢٢٢
التزام الجهة المختصة بالتوثيق الإلكتروني بالسرية ٢٢٢
المطلب الثالث ٢٢٥
تعليق العمل بشهادة التوثيق الإلكتروني ٢٢٥
القسم الثامن ٢٣٠
الحماية القانونية للمستهلك الالكتروني ٢٣٠
المطلب الاول ٢٣٠
خصائص الحماية الجنائية للمستهلك وخصائص نظام العقاب ٢٣٠
الفرع الأول ٢٣٠
خصائص الحماية الجنائية للمستهلك ٢٣٠
الفرع الثاني ٢٣٢
خصائص نظام العقاب في مجال جرائم الاستهلاك الإلكتروني ٢٣٢
المبحث الثالث ٢٣٤
الأحكام العامة لجرائم الإعتداء على حقوق المستهلك الإلكتروني ٢٣٤
المطلب الأول ٢٣٤
الركن المادي في جرائم الإعتداء على حقوق المستهلك الإلكتروني ٢٣٤
الفرع الأول ٢٣٥
نوعية جرائم الإعتداء علي مصالح المستهلك الإلكتروني ٢٣٥
الفرع الثاني ٢٣٨
الشروع في جرائم حماية المستهلك الالكتروني ٢٣٨
المطلب الثاني ٢٥٦
الركن المعنوي في جرائم الإعتداء علي المستهلك ٢٥٦
الفرع الأول ٢٥٧
"الخطأ العمدي في تشريعات حماية المستهلك " ٢٥٧
الفرع الثاني ٢٦٤

"الخطأ غير العمدي في تشريعات حماية المستهلك" ٢٦٤
الباب الأول ٢٦٦
الجرائم الواقعة على حقوق المستهلك الإلكتروني وعقوباتها ٢٦٦
الفصل الأول ٢٦٧
جريمة الغش والخداع ٢٦٧
المبحث الأول ٢٦٨
جريمة الغش التجاري ٢٦٨
المطلب الأول ٢٦٩
قمع غش السلع ٢٦٩
المطلب الثاني ٢٨٥
التسوية بين الغش والفساد وانتهاء الصلاحية ٢٨٥
المطلب الثالث ٢٨٥
جريمة مخالفة المواصفات المقررة ٢٨٥
الفرع الأول ٢٨٦
"مخالفة المواصفات القياسية" ٢٨٦
الفرع الثاني ٢٨٨
مخالفة الشروط المحددة في القرارات الوزارية ٢٨٨
المطلب الرابع ٢٩٠
تجريم الإخلال بمراقبة الجودة ٢٩٠
الفرع الأول ٢٩٠
النصوص التشريعية التي تحكم الإخلال بمراقبة الجودة ٢٩٠
الفرع الثاني ٢٩٤
المكلفون بمراقبة الجودة ٢٩٤
المبحث الثاني ٢٩٦
جرائم الخداع ٢٩٦
المطلب الأول ٢٩٦
التنظيم التشريعي ٢٩٦
المطلب الثاني ٢٩٩
تعريف الخداع وأركان جريمة الخداع ٢٩٩
الفصل الثاني ٣٠٥
جرائم الإعلان المضلل و جرائم أخرى ٣٠٥
المبحث الأول ٣٠٦
جرائم الإعلان المضلل ٣٠٦

المطلب الأول ٣٠٦
ماهية جريمة الإعلان المضلل وأركانها ٣٠٦
الفرع الأول ٣٠٧
ماهية الإعلان ووسائله ٣٠٧
الفرع الثاني ٣١٢
الركن المادي لجريمة التضليل في الإعلان ٣١٢
الفرع الثالث ٣١٦
الركن المعنوي لجريمة الإعلان المضلل ٣١٦
المطلب الثاني ٣١٨
نطاق المسؤولية عن جريمة الإعلان المضلل وعقوبتها ٣١٨
الفرع الأول ٣١٨
نطاق المسئولية ٣١٨
الفرع الثاني ٣١٩
الجزاء المقرر لجريمة الإعلان المضلل ٣١٩
الفرع الثالث ٣٢١
محاولة تطويع جريمة الإعلان المضلل في مجال الاستهلاك الإلكتروني ٣٢١
القسم التاسع ٣٢٣
التحول الرقمي في الاختصاص القضائي الدولي ٣٢٣
المطلب الاول ٣٢٣
موطن المدعى عليه الإلكتروني ٣٢٣
الفريع الثالث ٣٣٣
تطبيقات قضائية لضابط موطن المدعى عليه ٣٣٣
- قضية سامير: ٣٣٣
المطلب الثاني ٣٣٥
الاختصاص الدولي للمحاكم المصرية واليمنية القائم على نوع الدعوى ٣٣٥
الفرع الأول ٣٣٥
الدعاوى المتعلقة بمال موجود في مصر أو في اليمن ٣٣٥
ثانيا -التطبيقات القضائية لضابط موقع المال: ٣٣٧
-قضية يوكوس البترولية ٢٠٠٤-٢٠٢٠م: ٣٣٧
الفرع الثاني ٣٤٢
الاختصاص القضائي الدولي بالالتزامات الناشئة عن العقود الدولية ٣٤٢
الفريع الأول ٣٤٢
الاختصاص القضائي الدولي بالالتزامات الناشئة عن العقود الدولية العادية ٣٤٢

الفرع الثاني ٣٤٨
الاختصاص القضائي الدولي بالالتزامات الناشئة عن العقود الدولية الإلكترونية ٣٤٨
و-التصرفات القانونية المستثناة من نطاق عمل الوكيل الإلكتروني: ٣٥٩
الفرع الثالث ٣٦٩
التطبيقات القضائية للضابط ٣٦٩
اولا-قضية شيفرون ١٩٩٤-٢٠١٩م : ٣٦٩
القسم العاشر ٣٧٥
العلامة التجارية الالكترونية ٣٧٥
المبحث الاول ٣٨٩
صور الاعتداء على العلامات التجارية الالكترونية ٣٨٩
المبحث الثاني ٤٠٦
التمييز بين العلامات التجارية وأسماء المواقع وباقي عناصر الملكية الصناعية ٤٠٦
المطلب الأول ٤٠٧
التمييز بين العلامات التجارية وأسماء المواقع ٤٠٧
المطلب الثاني ٤١١
تمييز العلامة التجارية عن تسميات المنشأ و براءات الاختراع ٤١١
المطلب الثالث ٤١٢
تمييز العلامة التجارية عن الرسم الصناعي و النموذج الصناعي ٤١٢
الفهرس ٤١٥